ولدى مقارنة توزع القوة العاملة العربية من المناطق المحتلة، في الجدول رقم٢٦، بتوزع قوة العمل اليهودية، في الجدول رقم ٢٥، يتضح أنه رغم أن نسبة العمال العرب لم تتجاوز ٦٪، سنة ١٩٧٨* من مجموع العاملين في اسرائيل، إلا أنهم يشكلون ١٩٪ من العاملين في قطاع الزراعة، و٥,٧٪ من العاملين في قطاع الصناعة و٥٤٪ من العاملين في قطاع البناء. كما يتبين أن هناك انخفاضا في عدد العاملين اليهود في قطاع الزراعة يعادل ٣,٧ ألف عامل منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٧٧ في مقابل انخفاض يعادل ٢,١ ألف عامل من المناطق المحتلة في القطاع نفسه. هذا، إضافة إلى نقص يعادل ٢,٤ ألف من العمال اليهود في قطاع الصناعة، في الوقت الذي حصلت فيه زيادة في عدد العمال من المناطق المحتلة تعادل ٩٠٠عامل في هذا القطاع. أما قطاع البناء الذي كان أكثر القطاعات تضرراً في اسرائيل، من حيث استخدامه للقوة العاملة، فقد خسر ٥,٦ألف عامل من اليهود مقابل خسارته ٢,٩ألف عامل من المناطق المحتلة. ويوضح الجدول رقم٢٥ ارتفاع نسبة اليهود العاملين في قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة، فقد حصلت، في هذا القطاع، زيادة تعادل ٣٦,٨ألف عامل في الفترة ما بين سنتي ١٩٧٠و١٩٧٤؛ الأمر الذي يشير إلى توجه العمال اليهود نحو القطاعات غير المنتجة.

ورغم أن أرقام سنة ١٩٧٨ تشير إلى تحسن في وضع الاقتصاد الاسرائيلي إلا أن قطاعي الزراعة والصناعة لم يستعيدا سوى ٦,٦ألف عامل من اليهود في تلك السنة من مجموع ١١,٧ألف عامل تركوا هذين القطاعين منذ سنة ١٩٧٤. كما أن قطاع البناء خسر أيضاً في تلك السنة ٣,٢ألف عامل من اليهود. أما العمال العرب الذين تركوا هذه القطاعات والذين تجاوز عددهم ٤,١ألف عامل، سنة ١٩٧٤، سرعان ما استوعبوا جميعاً سنة ١٩٧٨، عدا عن أكثر من ألف عامل آخرين انضموا إلى هذا القطاع.

ويبين الجدول رقم ٢٥ أيضاً تزايداً في توجه العمال اليهود نحو قطاع الخدمات، حيث ارتفع العدد سنة ١٩٧٩ بمقدار ٢٢,٣ ألف عامل.

يتضح، مما سبق، أن العمال العرب يتمركزون في قطاعات الانتاج الرئيسية، ويزداد تمركزهم في هذه القطاعات، على حساب العمال اليهود، مما يشير إلى أن القاعدة الانتاجية للمجتمع الاسرائيلي تقوم على أكتاف العمل العربي، وهذا يجعل لأي تغيب لهؤلاء العمال، أكبر الأثر على الاقتصاد الاسرائيلي بأكمله.

الأجور وظروف العمل: أدى تمركز العمال العرب في قطاعات محددة إلى تدني أجورهم، مقارنة بالأجور التي تمنح في القطاعات الأخرى، حيث ينخفض مستوى الأجور، في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء، عنه في قطاع الخدمات. ورغم الحاجة الماسة إلى

---

* لم يتم احتساب قوة العمل العربية من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨،من أجل حصر نسبة العمال العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالعمال اليهود، وتقدير أثر العمال العرب على الاقتصاد الاسرائيلي.